الأمم المتحدة

A/68/190

الجمعية العامة

Distr.: General
25 July 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ٢١ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والترابط

الهجرة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

في قرارها ٦٣/٢٢٥، قررت الجمعية العامة عقد حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية خلال دورتها الثامنة والستين. وفي قرارها ٦٥/١٧٠، دعت الجمعية المنظمات ذات الصلة إلى الإسهام في تقرير الأمين العام. وطلب أيضا إلى الأمين العام تقديم تقرير عن آثار الهجرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الأصل وبلدان المقصد (A/67/219).

وتوفر مقدمة هذا التقرير لمحة عامة شاملة عن التقدم المحرز في التصدي لتحديات الهجرة منذ عام ٢٠٠٦، وهي السنة التي انعقد فيها الحوار الرفيع المستوى الأول بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وتقترح أيضا بعض المسائل الرئيسية التي يتعين أن ينظر فيها الحوار الرفيع المستوى المقرر عقده في عام ٢٠١٣.

* A/68/150.

300813 190813 13-40846 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويوجز الفرع الثاني اتجاهات الهجرة العالمية استنادا إلى أحدث الأدلة المتاحة ويسلط الضوء على تدفقات الهجرة الأخيرة ويناقش دور الهجرة في التغير السكاني في المستقبل. ويورد الفرع الثالث مناقشة للجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة والتنمية، مع تركيز خاص على تأثير الهجرة في التنمية العالمية.

ويعرض الفرع الرابع الدروس التي استخلصتها منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمة الدولية للهجرة، في مجال تعزيز فوائد الهجرة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوفير استجابة للهجرة تكون متسقة ومشتركة بين الوكالات وتطبيق المعايير والقواعد الدولية ذات الصلة.

ويقترح الفرع الخامس ثمانية تدابير محددة لمتابعة الحوار الرفيع المستوى.

أولا – مقدمة

١ – منذ عام ٢٠٠٦، أحرزنا تقدما حقيقيا في فهم الطريقة التي يؤثر بها المهاجرون الدوليون البالغ عددهم ٢٣٢ مليون مهاجر في العالم على تنمية بلدانهم الأصلية وبلدان مقصدهم. ونفذنا سياسات مختلفة تقر بمساهماتهم وتحميهم من الاستغلال. وقد حان الوقت الآن للعمل على نحو أكثر انتظاما ومسؤولية، بما يكفل اتباع نهج قائم على الحقوق ومراع للسن والاعتبارات الجنسانية إزاء الهجرة الدولية.

٢ – ونحن نعلم أن الهجرة تحد من الفقر بشكل يفوق العادة. فعندما يتنقل المهاجرون، يزداد دخل بعضهم زيادة متعددة الأضعاف وتبلغ معدلات التحاق أطفالهم بالمدارس ضعف ما كانت عليه. وتساعد الأموال التي يرسلونها إلى أوطانهم أفراد أسرهم في الالتحاق بالمدارس ودفع تكاليف الرعاية الصحية وتجهيز المنازل بإمدادات المياه والكهرباء. وقد بلغت تدفقات التحويلات الرسمية إلى البلدان النامية وحدها ٤٠١ بليون دولار في العام الماضي. ويؤدي المهاجرون دورا هاما في إطار الاقتصاد العالمي حيث أنهم يساعدون في تلبية الاحتياجات البالغة الأهمية من المهارات واليد العاملة. وتعتمد بلدان المقصد عليهم لسد الثغرات في سوق العمل على جميع المستويات ولفتح أسواق جديدة.

٣ – وفي عام ٢٠١٣، تأثرت جميع البلدان تقريبا بالهجرة. فليس بوسع أي مجتمع أن يفكر في المستقبل دون أخذ أثار التنقل البشري في الحسبان. غير أنه كثيرا ما يتعذر على النساء والرجال الاستفادة بما فيه الكفاية من فرص الحصول على العمل اللائق والتمتع بحياة أفضل إذ لا يعترف بمهارات المهاجرين ومؤهلاتهم ويتعذر على الشركات والأسر المعيشية توظيف العمال الذين تحتاج إليهم.

٤ - والقنوات الموجودة للهجرة القانونية قليلة جدا. ويؤدي ذلك بالتالي إلى المساس بحقوق الإنسان للمهاجرين. ويسافر الملايين ويعيشون ويعملون خارج نطاق حماية القانون. وينتج عن ذلك تمكين أولئك الذين يستغلونهم، بمن فيهم المهربون والمتجرون والقائمون بالتوظيف المعدومو الضمير وأرباب العمل الفاسدون. فيتعين علينا الشروع في بناء نظام للهجرة الدولية قابل للتكيف يستجيب لواقع القرن الحادي والعشرين.

٥ - وقد قمنا قبل سبع سنوات خلال الحوار الرفيع المستوى الأول بشأن الهجرة الدولية والتنمية بخطوة تاريخية تمثلت في إنشاء المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. وقد أصبح المنتدى اليوم ضرورة لا غنى عنها: فهو يستقطب ما يزيد على ١٥٠ دولة سنويا ويعزز فهم مشترك للهجرة.

٦ - وأدمجت في مناقشاتنا مواضيع كانت مثيرة للخلاف في وقت ما، من قبيل حقوق الإنسان للمهاجرين والهجرة غير القانونية. والمجتمع المدني هو أيضا أسهم في المنتدى واستفاد منه، مما جعله قوة أكثر فعالية وموحدة بدرجة أكبر من أجل تحقيق التغيير.

٧ - وفي غضون ذلك، عملت المجموعة العالمية المعنية بالهجرة على الجمع بين ١٥ كيانا من كيانات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة من أجل تنسيق عملها المتصل بالهجرة. ومنذ انعقاد الحوار الرفيع المستوى الأول، شهدت المنظمة الدولية للهجرة توسعا في عضويتها وأنشطتها وتغطيتها وأقامت شراكة أقوى مع كيانات الأمم المتحدة المعنية بالهجرة. وفي إطار تلك البيئة التعاونية، تقوم المجموعة ببناء قاعدة من الأدلة لفهم وبلورة الروابط القائمة بين الهجرة والتنمية وتعمل في الوقت نفسه على تعزيز المعايير القانونية الدولية لحقوق الإنسان والمهاجرين والعمل.

٨ - وتواجه الدولة أكثر فأكثر مجموعة مماثلة من التحديات؛ وجميع هذه الدول تقريبا هي في الواقع بلدان أصل وبلدان عبور وبلدان مقصد في الوقت نفسه. وهي تدرك بشكل متزايد أن التغلب على تلك التحديات يتطلب التعاون. وبالتالي، فقد بدأت الآراء تلتقي، مما أوجد إمكانات أكبر للعمل المشترك.

٩ - وقد اتضحت بالفعل معالم التعاون الدولي المجدي. فقد انخفضت رسوم التحويلات إلى النصف تقريبا. ويجري وضع قواعد جديدة: فإن الاتفاقية المتعلقة بالعاملين في الخدمة المترلية ستساعد في حماية بعض من المهاجرين الأكثر ضعفا. وقد بدأت العديد من الدول في الوقت نفسه بإدماج الهجرة في استراتيجياتها الإنمائية.

١٠ - وفي عام ٢٠١٣، يتعين على الحوار الرفيع المستوى التداول بشأن وضع برنامج عمل عملي المنحى لإنشاء نظام للتنقل الدولي يكون أكثر أمنا وشفافية يحمي حقوق المهاجرين ويخدم المصالح الاقتصادية المشتركة ويعزز تماسك المجتمعات المتعددة الثقافات ويعالج المخاوف العامة بشأن الهجرة وينظر إلى المهاجرين كأعضاء حيويين في مجتمعاتنا المحلية.

١١ - ويجب إحراز تقدم على جميع المستويات. ويتطلب إيجاد نظام دينامي حقيقي للتنقل البشري أن يعمل صانعو السياسات في جميع قطاعات الحكومة بشكل تعاوني للتصدي لتحديات الهجرة.

١٢ - وبالمثل، يجب تسخير ما للهجرة من أثر في التنمية. فقد كان للهجرة دور أساسي في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. وقد حان الوقت لأن تنظر الدول الأعضاء في إدماج الهجرة والمهاجرين صراحة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٣ - وقد يكون من أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ القضاء على التمييز ضد المهاجرين، لا سيما فيما يتعلق بالأجور والحصول على التعليم والرعاية الصحية؛ ووضع حد لآفة الاتجار بالبشر؛ وزيادة نسبة المهاجرين العاملين على مستويات أعلى من المهارة؛ وخفض نسبة المهاجرين الذين يفتقرون إلى حقوق الإقامة. إضافة إلى ذلك، يجب أن نعزز التزام الشتات كشركاء في التنمية.

١٤ - ولا توجد استجابة واحدة تسمح بإيجاد حل للمشاكل واغتنام الفرص المتصلة بالهجرة. ونحن بحاجة إلى حلول عملية تسمح بتحقيق نتائج ملموسة.

١٥ - وفي عام ٢٠١٢، أطلق الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية والتنمية مبادرة لمعالجة محنة المهاجرين المتأثرين بالنزاعات الأهلية أو الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان. وقد حفز جهوده النزاع في ليبيا حيث تقطعت السبل بمئات الآلاف من المهاجرين الضعفاء الذين وجدوا أنفسهم في بلد تمزقه الصراعات. ويمثل ذلك مشكلة يمكن إيجاد حل حقيقي وعملي لها. وتمثل مبادرته مثالا يحتذى في كيفية المضي قدما في التصدي لتحديات أخرى.

١٦ - وأحث الدول الأعضاء على أن تكون مستعدة لدى حضورها الحوار الرفيع المستوى للمشاركة في نقاش نشط بشأن المشاكل والفرص المتصلة بالهجرة. وليس من الضروري الاتفاق على جميع جوانب الهجرة من أجل وضع أولويات العمل التعاوني. إذ أن الحلول الفعالة والمبتكرة للتحديات المشتركة قد تصبح معايير عالمية في نهاية المطاف.

١٧ - ونحن نقف على عتبة عهد جديد من التعاون الدولي في مجال الهجرة. ويمثل الحوار الرفيع المستوى فرصتنا لعبوره بنجاح. ويقترح برنامج العمل المؤلف من ثماني نقاط الوارد في نهاية التقرير خطوات محددة لكفالة مستقبل أفضل للمهاجرين والمجتمعات المحلية على حد سواء.

ثانيا – اتجاهات الهجرة

١٨ – لا تزال الهجرة تشهد ازديادا من حيث نطاقها وتعقيدها وتأثيرها. والتحول الديمغرافي والنمو الاقتصادي والأزمة المالية الأخيرة تعيد تحديد وجه الهجرة. ففي صميم هذه الظاهرة بشر يسعون إلى الحصول على العمل اللائق وإلى حياة أفضل أو أكثر أمنا. وفي حين أن الملايين من البشر قادرون على التنقل والعيش والعمل في أمان وبكرامة في جميع أنحاء العالم، فإن آخرين يضطرون إلى الانتقال بسبب الفقر أو العنف والنزاعات أو التغيرات البيئية ويواجه العديدون في طريقهم الاستغلال وسوء المعاملة وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان.

١٩ – ولا تزال التغيرات في الإنتاج العالمي اقترانا بعولمة أسواق العمل تشكل القوة الدافعة وراء الحركة الدولية لليد العاملة. ففي بعض البلدان، تزيد شيخوخة السكان من الطلب على اليد العاملة الذي لا يمكن تلبيته محليا. فبالنسبة لأعداد متزايدة من الشباب، تمثل الهجرة الاستراتيجية العملية الوحيدة للحصول على عمل مدفوع الأجر.

٢٠ – وتتيح الابتكارات في مجالي النقل والتكنولوجيا الفرصة للناس لأن يهاجروا على نحو أكثر تواترا وعلى مسافات أكبر. ونظرا إلى أن التنقل أصبح خيارا يمكن لمعظم سكان العالم تحمل تكلفته، فإن الهجرة الدائرية والهجرة العائدة والتنقل القصير الأجل للأفراد تكمل بصورة متزايدة التوطين الطويل الأجل للأسر. وقد نشأ عن ذلك واقع أقل تحجرا وأكثر تنوعا وتباينا ازداد فيه إهمال التصنيفات التقليدية والثنائيات البسيطة.

ألف – عدد المهاجرين في العالم حاليا

٢١ – يضم العالم في الوقت الراهن ما يبلغ ٢٣٢ مليون مهاجر دولي[(١)]، تعيش نسبة ٥٩ في المائة منهم في المناطق المتقدمة النمو[(٢)]. وتمثل النساء نسبة ٤٨ في المائة من هذا العدد. وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٣، زاد العدد المقدر للمهاجرين الدوليين في شمال الكرة الأرضية بمقدار ٣٢ مليون مهاجر، في حين زاد عدد المهاجرين في جنوب الكرة الأرضية بمقدار ٢٥ مليون مهاجر تقريباً[(٣)].

---

(١) ''المهاجرون الدوليون'' هم الأشخاص الذين يعيشون خارج البلد الذي ولدوا فيه أو يحملون جنسيته.

(٢) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، Trends in International Migrant Stock: the 2013 Revision، (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Rev.2013) (سيصدر قريباً).

(٣) يُستعان بالتمييز بين المناطق المتقدمة النمو والمناطق النامية لغرض الإحصاءات ولا يمثل حكما بشأن مرحلة النمو التي بلغها بلد معين أو منطقة معينة. ويستخدم مصطلح ''شمال الكرة الأرضية'' ومصطلح ''جنوب الكرة الأرضية'' كمصطلحين مترادفين للمناطق ''المتقدمة النمو'' والمناطق ''النامية''.

٢٢ - وفي عام ٢٠١٣، بلغت نسبة المهاجرين الدوليين ما يقرب ١١ في المائة من مجموع سكان المناطق المتقدمة النمو - مسجلة ارتفاعاً من نسبة أقل من ٩ في المائة التي سُجلت في عام ٢٠٠٠ - مقابل أقل من ٢ في المائة في المناطق النامية (انظر الخريطة ١). وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٣، زاد عدد المهاجرين المقيمين في جنوب الكرة الأرضية والقادمين منه (الهجرة فيما بين بلدان الجنوب) بحوالي ٢٣ مليون مهاجر، في حين زاد عدد المهاجرين المقيمين في شمال الكرة الأرضية والقادمين من جنوب الكرة الأرضية بما يزيد عن ٢٤ مليون مهاجر.

الخريطة ١

نسبة المهاجرين الدوليين من مجموع السكان

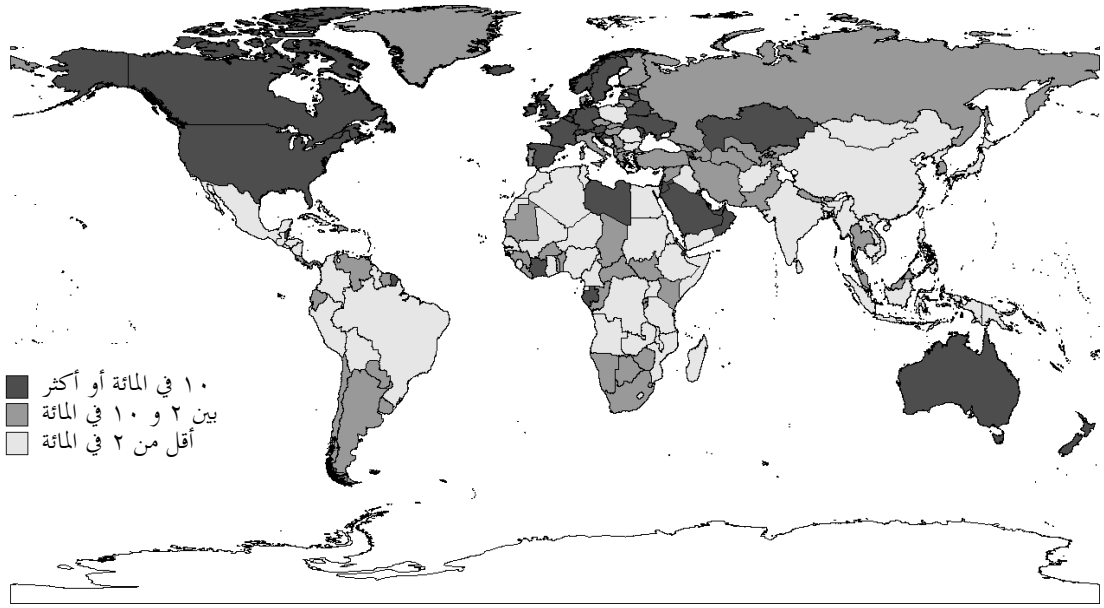

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، Trends in International Migrant Stock: the 2013 Revision، (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Rev.2013) (سيصدر قريباً).

٢٣ - وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٣، بلغ عدد المهاجرين الدوليين في آسيا حوالي ٢٠ مليون مهاجر، أي بزيادة نسبتها ٤١ في المائة، وبذلك سجلت آسيا خلال تلك الفترة زيادة في عدد المهاجرين تفوق ما سُجل في غيرها من المناطق الرئيسية. ونتيجة لذلك، فإن آسيا في طريقها إلى أن تتجاوز أوروبا في المستقبل القريب لتصبح المنطقة الرئيسية التي تستضيف أكبر عدد من المهاجرين الدوليين.

٢٤ - وسُجل أكثر من ثلثي النمو الذي عرفته أعداد المهاجرين في آسيا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ في غربي آسيا، حيث ارتفع النمو من ١٩ مليون إلى أكثر من ٣٣ مليون

بسبب الطلب على العمال المتعاقدين في البلدان المنتجة للنفط. وشهد جنوب شرق آسيا، الذي يضم اقتصادات سريعة النمو مثل تايلند وسنغافورة وماليزيا، هو كذلك زيادة حادة في عدد المهاجرين الدوليين في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٣ (انظر الخريطة ٢).

٢٥ - وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩، زاد عدد المهاجرين في العالم بنحو ٤,٦ ملايين في السنة، أي أكثر من ضعف الزيادة السنوية المسجلة خلال العقد السابق (٢ مليون). وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، سجلت آسيا أكبر زيادة في عدد المهاجرين الدوليين (١,٧ مليون في السنة)، تلتها أوروبا (١,٣ مليون في السنة)، وأمريكا الشمالية (١,١ مليون في السنة). وشهدت آسيا أيضا أكبر زيادة كمنطقة من المناطق الأصلية: حيث زاد عدد المهاجرين عالميا القادمين من آسيا بنسبة ٢,٤ مليون في السنة، تلتها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١,٠ مليون) وأفريقيا (٠,٦ مليون) وأوروبا (٠,٥ مليون).

الخريطة ٢

تغير في أعداد المهاجرين الدوليين، الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣

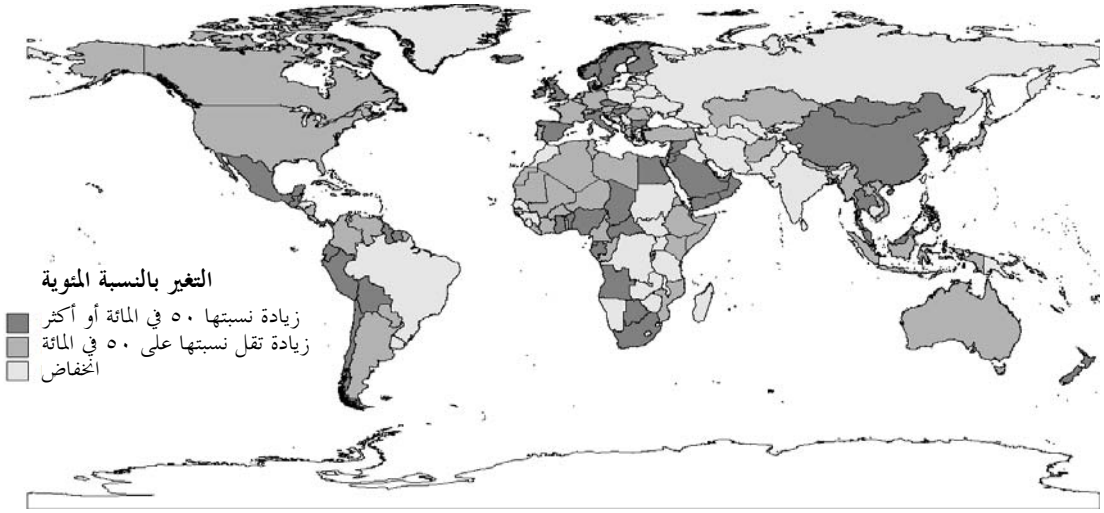

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، Trends in International Migrant Stock: the 2013 Revision، (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Rev.2013) (سيصدر قريباً).

٢٦ - وفي الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣، تراجعت الزيادة في عدد المهاجرين الدوليين إلى حوالي ٣,٦ ملايين في السنة. وخلال تلك الفترة، شهدت أوروبا أكبر زيادة (١,١ مليون في السنة)، تلتها آسيا (١,٠ مليون) وأمريكا الشمالية (٠,٦ مليون). وفي أفريقيا، سُجلت زيادة سنوية في أعداد المهاجرين قدرها ٠,٥ مليون على الرغم من الانخفاض الحاد في عدد اللاجئين.

٢٧ - وعلى الصعيد العالمي، ظلت نسبة النساء المهاجرات مستقرة نسبياً، حيث انخفضت من نسبة ٤٩,١ في المائة المسجلة في عام ٢٠٠٠ إلى نسبة ٤٨,٠ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٣. وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٣، زادت النسبة المئوية للمهاجرات في أوروبا الغربية وأمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا، ويرجع ذلك جزئياً إلى زيادة العمر المتوقع للنساء. وفي المقابل، تراجعت نسبة المهاجرات في أفريقيا من ٤٧,٢ إلى ٤٥,٩ في المائة، في حين انخفضت نسبة المهاجرات في آسيا من ٤٥,٤ إلى ٤١,٦ في المائة خلال نفس الفترة، بسبب الطلب المتزايد على العمالة اليدوية.

٢٨ - وارتفع عدد المهاجرين الدوليين الذين لا يتجاوز عمرهم ٢٠ سنة من ٣٠,٩ مليون في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٤,٩ مليون في عام ٢٠١٣. وسُجلت كل تلك الزيادة في البلدان النامية. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة الشباب المهاجرين الذين استضافتهم البلدان النامية على الصعيد العالمي من ٥٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٢ في المائة في عام ٢٠١٣. وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٣، شهدت آسيا أكبر زيادة في عدد الشباب المهاجرين، ما قارب ٣,١ مليون مهاجر. وفي المقابل، شهدت أمريكا الشمالية خلال نفس الفترة انخفاضاً في عدد المهاجرين الدوليين الذين لا يتجاوز عمرهم ٢٠ سنة بلغ ٠,٦ مليون مهاجر. وفي عام ٢٠١٣، شهدت أفريقيا أعلى نسبة للمهاجرين الذين لا يتجاوز عمرهم ٢٠ سنة من بين مجموع المهاجرين (٣٠ في المائة)، تلتها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢٤ في المائة).

٢٩ - ووفقاً للموجز التعليمي العالمي الذي يصدره سنوياً معهد الإحصاءات التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، فقد كان حوالي ٣,٦ ملايين طالب من طلاب التعليم العالي يدرسون خارج بلد مولدهم في عام ٢٠١٠، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٧. وبينما استمرت أمريكا الشمالية وأوروبا في استضافة معظم الطلبة الدوليين في عام ٢٠١٠، فقد أصبحت أنماط تنقل الطلاب على الصعيد الدولي أكثر تنوعاً، حيث ارتفعت نسب الطلبة الأجانب الذين يدرسون في آسيا وأوقيانوسيا. ويشير ارتفاع عدد الطلاب الذين يدرسون في الخارج إلى عولمة التعليم العالي وتنقل الحاصلين على تعليم عال.

٣٠ - ومنذ عام ٢٠٠٠، ظل عدد اللاجئين في جميع أنحاء العالم مستقراً نسبياً عند حوالي ١٥,٧ مليون لاجئ. غير أن نسبة اللاجئين الذين استضافتهم البلدان النامية ارتفعت من نسبة ٨٠ في المائة المسجلة قبل ١٠ سنوات ما يزيد على ٨٧ في المائة في عام ٢٠١٢. وأدى التراع في الجمهورية العربية السورية إلى ارتفاع عدد اللاجئين المسجلين ليصل إلى نحو

١,٥ مليون لاجئ في تموز/يوليه ٢٠١٣[٤]. واستمرار وجود حالات لجوء كبيرة العدد وطويلة الأمد هو بمثابة تذكير صارخ بأن عبور الحدود الدولية ليس اختيارياً وإنما البديل الصالح الوحيد للملايين من الناس.

٣١ - ويمكن أن تكون العوامل البيئية دوافع أساسية للهجرة على الرغم من أنها ليست السبب الوحيد عادة في الوقت الراهن الذي يدفع الناس إلى التنقل. ولا يتمتع الأشخاص الذين يعبرون الحدود الدولية لهذه الأسباب بالحماية الدولية التي يحصل عليها اللاجئون. ومن شأن السياسات التي تتناول الهجرة في سياق التغيرات البيئية أن تساعد الناس على الهروب من أوضاع هشة وبناء مجتمعات محلية أكثر قدرة على التحمّل. وعلى هذا النحو، يمكن أن تشكل الهجرة استراتيجية تكيف هامة للمجتمعات المحلية التي تتعرض لآثار تغير المناخ والتدهور البيئي[٥].

٣٢ - ومن الصعب الحصول على الأرقام المتعلقة بالهجرة غير القانونية بحكم طبيعتها. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، التي هي من بين البلدان القليلة التي تقدم بانتظام معلومات مستكملة، يُقدر عدد المهاجرين الدوليين بدون وضع قانوني نظامي بأكثر من ١١ مليون مهاجر[٦]. ومن بين البلدان الأخرى التي تضم ٥٠٠ ٠٠٠ أو أكثر من المهاجرين في وضع غير قانوني: إيطاليا، وتايلند، وماليزيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

باء - التدفقات الأخيرة للهجرة إلى بلدان مختارة[٧]

٣٣ - في عام ٢٠١١، بلغ عدد مهاجري الأمد الطويل الذين حلّوا ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ما يعادل ٣,٨ ملايين شخص، ويماثل هذا العدد المستويات المسجلة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، لكنه أقل بنسبة ١٣ في المائة من ذروة ٤,٤ ملايين شخص المسجلة عام ٢٠٠٧. وفي حين أن عدد الأجانب الذين حلّوا بجنوب أوروبا قد انخفض إلى حد كبير منذ عام ٢٠٠٧، فلم تشهد مستويات الهجرة في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقلبات كبيرة، مما يشير إلى أنه في حين أن

(٤) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "Inter-Agency Regional Response for Syrian Refugees – Egypt, Iraq, Jordan, Lebanon, Turkey – 27 June – 3 July 2013". متاح على الموقع: reliefweb.int.

(٥) United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland Government, Office for Science, Foresight: Migration and Global Environmental Change (London, 2011).

(٦) J. Passel and D. Cohn, "Unauthorized Immigrants: 11.1 Million in 2011" (Washington, DC, Pew Research Hispanic Center, 2012).

(٧) التغطية الجغرافية لهذا التحليل محدودة بسبب قلة البيانات عن تدفقات الهجرة.

الأزمة الاقتصادية والمالية أثرت على تدفقات الهجرة إلى بعض البلدان، فإن العوامل الدافعة الأساسية مثل سياسات الهجرة وشبكات المهاجرين والتغير الديمغرافي لا تزال تحدد معالم الهجرة[٨].

٣٤ - وأثرت الأزمة الاقتصادية والمالية تأثيرا كبيراً على تدفق مواطني أكثر البلدان تضرراً من تلك البلدان. ففي الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، ارتفع تدفق المواطنين من اليونان وإسبانيا إلى بلدان المقصد الأوروبية وبلدان المقصد الأخرى من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأكثر من الضعف، في حين زاد عدد المواطنين الذين غادروا أيرلندا بنسبة ٨٠ في المائة.

٣٥ - وما زال لمّ شمل الأسر يمثل الفئة الإدارية السائدة للمهاجرين القادمين إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٩]. ففي عام ٢٠١١، وصل ما يزيد على ١,٣ مليون من المهاجرين بوصفهم أفراد أسر، أي حوالي الثلث من مجموع التدفقات الواردة. وتشكلت ثاني أكبر مجموعة من المهاجرين إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتقرب مليون شخص أو ٢٥ في المائة من مجموع المهاجرين في عام ٢٠١١، من المهاجرين الذين انتقلوا في ظل نُظم حرية الحركة - أساساً بين بلدان الاتحاد الأوروبي - والذين لا يمكن تصنيفهم بالتالي حسب الغرض الرئيسي للهجرة. ووفد حوالي سدس جميع المهاجرين إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - ما يقرب ٦٨٠ ٠٠٠ شخص - لأغراض العمل. ورافق هؤلاء العاملين نحو ٢٩٠ ٠٠٠ من أفراد الأسر في عام ٢٠١١. وفي السنوات الخمس الماضية، استقبلت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سنوياً حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ شخص، أي حوالي ٧ في المائة من مجموع الوافدين إليها، بوصفهم لاجئين أو لأسباب إنسانية أخرى.

٣٦ - وتشهد آسيا أكبر تدفقات الهجرة بين البلدان النامية، وعلى الأخص فيما بين جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وبلدان مجلس التعاون الخليجي. ففي عام ٢٠١٠ وحده، أصدرت البلدان الآسيوية نحو ٢,٢ مليون تصريح عمل، مقابل ١,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٥. وكانت وجهة الغالبية العظمى من هؤلاء العمال المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وفي الوقت نفسه، اكتسبت بلدان في جنوب شرق آسيا، مثل ماليزيا وتايلند، أهمية كجهات مقصد للعمال المهاجرين.

(٨) OECD, International Migration Outlook 2013.

(٩) يلتحق الكثير من المهاجرين الوافدين في بادئ الأمر في إطار برامج لمّ شمل الأسر بسوق العمل.

٣٧ - وتشكل الفلبين والهند وإندونيسيا البلدان الأصلية الرئيسية للعمال المهاجرين في آسيا. وفي حين ارتفع العدد السنوي لتصاريح العمل التي أصدرتها الفلبين من ٠٠٠ ٦٠٠ تصريح في عام ٢٠٠٠ إلى ٠٠٠ ٩٠٠ تصريح في عام ٢٠١٠، لم تصبح الهند وأندونيسيا بلداناً موفدة رئيسية إلا بعد عام ٢٠٠٤، وبلغ ذروته في عام ٢٠٠٨ حيث يغادر سنوياً ما يفوق ٠٠٠ ٨٠٠ مواطن من كل بلد. والعمال المهاجرون من باكستان وبنغلاديش والهند هم في غالبيتها من الذكور ويتجه معظمها إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، في حين أن العمال المهاجرين من إندونيسيا وسري لانكا والفلبين هم في معظمها من الإناث ويعملن في مجموعة أكثر تنوعاً من البلدان.

جيم - الهجرة والتغير السكاني في المستقبل

٣٨ - في المناطق المتقدمة النمو، يؤدي صافي الهجرة دورا يزداد أهمية في الحفاظ على النمو السكاني. فخلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠، تجاوز صافي الهجرة الزيادة الطبيعية بوصفه المحرك الرئيسي لنمو السكاني، ولا يزال هذا الاتجاه مستمرا حتى الآن. ومن عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٣٠ فصاعدا، يتوقع أن يكون رصيد عدد الولادات مخصوما منه عدد الوفيات سلبيا في المناطق المتقدمة النمو. ورغم أن صافي الهجرة لا يكفي للتصدي لانخفاض عدد السكان، فإنه يساهم في إبطاء وتيرة الانخفاض.

٣٩ - وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، تزايد عدد السكان من خلال الزيادة الطبيعية في المناطق النامية بمقدار ٧٧٥ مليون نسمة، في حين فقدت هذه المناطق ٣٥ مليون نسمة بسبب صافي الهجرة. ورغم أن المناطق النامية ستواصل تسجيل معدلات هجرة صافية، سيكون أثرها على حجم السكان ضئيلا في المستقبل المنظور.

٤٠ - وفي المناطق المتقدمة النمو، بلغ عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاما ذروة في عام ٢٠١٠ ويمكن أن يتناقص بمقدار ٤٣ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠. وفي نفس الوقت، من المتوقع أن يزداد عدد السكان في سن العمل في المناطق النامية بمقدار بليون نسمة تقريبا بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٣٠. وستظل تلك التباينات الديمغرافية محركا هاما للهجرة خلال العقود المقبلة.

٤١ - ومن المتوقع أن يساهم صافي الهجرة في تأجيل آثار شيخوخة السكان في المناطق المتقدمة النمو. ومع ذلك، من المتوقع أن ترتفع نسبة الإعالة (عدد السكان في سن الإعالة، الذين تقل أعمارهم عن ٢٠ عاما أو تزيد على ٦٥ عاما، مقسوما على عدد السكان في سن العمل، أي بين سن ٢٠ و ٦٤ عاما) في المناطق المتقدمة النمو خلال العقود القادمة رغم تدفق المهاجرين.

ثالثا – أثر الهجرة على التنمية

٤٢ – تؤثر الهجرة في المهاجرين وغير المهاجرين في بلدان الأصل وبلدان العبور وبلدان المقصد، على حد سواء. وتتحمل الأسر المعيشية بعض آثارها مباشرة وتتحمل بعضها المجتمعات المحلية أو الاقتصادات الوطنية. ورغم ارتفاع مستويات البطالة في بعض البلدان، تحتاج البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو إلى العمال الأجانب ذوي المهارات المختلفة لمواجهة النقص الحاد في أسواق عملها.

٤٣ – ويتزايد الإقرار بإسهامات المهاجرين ومجتمعات الشتات في بلدان المقصد وبلدان الأصل، التي تتخذ شكل التحويلات والابتكار والتجارة والاستثمار، وعن طريق نقل التكنولوجيا والمهارات والمعارف. والتطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكنت المهاجرين من تعزيز روابطهم مع أوطانهم.

ألف – الآثار على بلدان المقصد

٤٤ – خلصت دراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤخرا إلى أن المهاجرين الدوليين يسهمون في الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي أكثر مما يتلقون من استحقاقات فردية. فمن جهة، يسهم الأشخاص المولودون في الخارج في الضرائب أقل مما يساهم به المولودون في بلدان المقصد، وذلك بسبب دخلهم المنخفض. غير أنهم يتلقون من جهة أخرى استحقاقات أقل[٨].

٤٥ – وقليلا ما تؤثر الهجرة في أجور وعمالة عامة السكان في بلدان المقصد. إلا أنه يمكن أن تؤدي إلى خفض أجور العمال ذوي المهارات المحدودة من مواليد تلك البلدان أو السابقين من المهاجرين وفرص العمل المتاحة لهم، إذ يحل مهاجرون جدد محل أمثالهم من العمال ذوي المهارات المحدودة.

٤٦ – وتشير الأدلة إلى أن الهجرة الدولية قد ساهمت في الحد من عدم المساواة في توزيع الأجور في كندا بسبب النسبة الكبيرة من المهاجرين ذوي المهارات العالية في البلد[١٠]. وخلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٦، تركت الهجرة إلى الولايات المتحدة على أكثر تقدير أثرا سلبيا ضئيلا طويل الأجل في الأجور الفعلية للعمال الأقل تعليما من مواليد البلد[١١].

---

(١٠) A. Aydemir and G. Borjas, “Comparative analysis of the labor market impact of international migration: Canada, Mexico and the United States,” National Bureau of Economic Research Working Paper No 12327 (Washington D.C. 2006).

(١١) G.I.P. Ottaviano and G. Peri, “Rethinking the effects of immigration on wages,” National Bureau of Economic Research Working Paper No 12497 (Washington D.C, 2012).

٤٧ - ويؤثر المهاجرون من نيكاراغوا تأثيرا إيجابيا على متوسط الإيرادات في كوستاريكا؛ فقد ارتفعت الإيرادات في القطاعات التي يوجد فيها أكبر تجمع للمهاجرين، ألا وهي الخدمة المترلية والتشييد والزراعة، ارتفاعا أسرع من ارتفاع الإيرادات في الصناعات الأخرى[١٢]. وبالعكس، يؤثر العمال المهاجرون في ماليزيا تأثيرا سلبيا قليلا ولكن يمكن قياسه على الأجور الحقيقية في قطاع الصناعات التحويلية[١٣].

٤٨ - وقد شاع تصور خاطئ مفاده أن كل وظيفة يأخذها مهاجر تنقص من الوظائف المتاحة للعامل المولود في بلد المقصد. وأثبتت دراسة أجريت مؤخرا في ١٤ بلدا من بلدان المقصد و ٧٤ بلدا من بلدان الأصل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٥ أن الهجرة تزيد من فرص العمل وظيفة مقابل وظيفة، مما يعني ضمنا أن العمال المهاجرين لا يزاحمون العمال من مواليد بلد المقصد[١٤]. وغالبا ما تزيد الهجرة من الناتج الاقتصادي الإجمالي: فبزيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات، يساهم المهاجرون في إيجاد الوظائف. ففي الولايات المتحدة مثلا، تبين أن المهاجرين أسهموا بنسبة ٣٢ في المائة في نمو الناتج الإجمالي المحلي في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧[١٥].

٤٩ - ويقدم المهاجرون إسهامات أيضا كأصحاب أعمال حرة يشرعون في أعمال تجارية ويوظفون غيرهم. وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تبين أن المهاجرين يباشرون الأعمال الحرة أكثر من مواليد بلدان الأصل، ولو باختلافات واضحة حسب بلد الأصل وبلد المقصد وعبر الزمن. ففي الفترة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٨، قام أصحاب الشركات الصغيرة أو المتوسطة المولودون في الخارج والذين يعملون لحسابهم بإنشاء ما يتراوح بين ١,٤ و ٢,١ وظيفة إضافية في المتوسط[١٦].

---

(١٢) T.H. Gindling, “South–South migration: the impact of nicaraguan immigrants on earnings, inequality and poverty in Costa Rica,” World Development, Vol. 37, No 1 (January, 2009).

(١٣) P. Athukorala and E.S. Devadason ,“The impact of foreign labor on host country wages: the experience of a southern host, Malaysia,” World Development , Vol. 40, No 8 (August, 2012).

(١٤) F. Ortega and G. Peri, “The causes and effects of international labor mobility: evidence from OECD countries 1980-2005,” United Nations Development Programme Human Development Research Paper 2009/06 (April 2009).

(١٥) R. Puentes et al., “Towards an assessment of migration, development and human rights links: conceptual framework and new strategic indicators,” Peoples’ Global Action on Migration, Development, and Human Rights, IV Global Forum (Mexico City, November 2010).

(١٦) OECD, *International Migration Outlook 2011*.

٥٠ - ويمثل المهاجرون قوة هامة ومتنامية للابتكار ومباشرة الأعمال الحرة، لا سيما في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. ومنذ عام ١٩٧٥، ارتفع عدد البراءات التي حصل عليها الأشخاص المنحدرون من أصل صيني أو هندي في الولايات المتحدة من أقل من ٢ في المائة إلى ٩ في المائة و ٦ في المائة، على التوالي، في حين انخفض عدد البراءات التي سجلها المخترعون من أصل أوروبي من ٩٠ في المائة إلى ٧٦ في المائة[١٧].

باء - الآثار على بلدان الأصل

أسواق العمل

٥١ - خلال السنوات العشر الماضية، ازداد عدد المهاجرين ذوي المهارات العالية، كطلاب الدراسات العليا، أو المهنيين أو الأطباء أو خبراء تكنولوجيا المعلومات أو أصحاب الأعمال الحرة أو المستثمرين، ازديادا مطردا، حيث ارتفعت مستويات التعليم والمهارات وازدادت المنافسة العالمية على رأس المال البشرية. وتبين الأدلة الأخيرة أيضا هجرة عدد كبير من الأشخاص الموهوبين والمتعلمين بين البلدان النامية.

٥٢ - والآثار السلبية المترتبة على هجرة الأشخاص ذوي المهارات العالية، ما يسمى ''نزوح الأدمغة''، موثقة بشكل جيد، حيث أن فقدان رأس المال البشري يؤثر في تقديم الخدمات الأساسية، ويستنزف الموارد المالية ويحد من النمو الاقتصادي في بعض السياقات. والبلدان الصغيرة النامية التي يوجد فيها عدد قليل نسبيا من المهنيين تتضرر بصفة خاصة من هجرة العمال ذوي المهارات العالية. فقد أدت هجرة المعلمين والعاملين في مجال الرعاية الصحية إلى إضعاف تقديم الخدمات في بعض البلدان.

٥٣ - ويمكن أن تسبب الهجرة كذلك مزيدا من الضغط على الأجور وتخفض معدلات البطالة أو العمالة الناقصة في بلدان الأصل، لا سيما في أوقات ارتفاع معدلات البطالة والركود الاقتصادي. وقد تكون هجرة المكسيكيين إلى الولايات المتحدة بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٠ مثلا السبب في ارتفاع الأجور الاسمية في المكسيك بنسبة ٨ في المائة[١٨].

---

(١٧) W. Kerr, "U.S. high-skilled immigration, innovation, and entrepreneurship: empirical approaches and evidence," World Intellectual Property Organization conference paper No (2013).

(١٨) P. Mishra, "Emigration and wages in source countries: evidence from Mexico," *Journal of Development Economics*, Vol. 82, No 1 (January 2007).

الشتات ونقل المعرفة والتحويلات الاجتماعية

٥٤ - بإمكان مجتمعات الشتات أن تؤدي دورا في إنشاء أسواق للمنتجات المصنعة في بلدانهم الأصلية. فعلى سبيل المثال، ساعد أصحاب الأعمال الذين ولدوا في جمهورية كوريا على دخول السيارات والإلكترونيات المصنوعة في جمهورية كوريا إلى الولايات المتحدة. وخلصت دراسة كندية كذلك إلى أن مضاعفة عدد المهاجرين ذوي المهارات من آسيا قد تزامنت مع ارتفاع الصادرات الآسيوية إلى كندا بنسبة ٧٤ في المائة[١٩].

٥٥ - ولطالما كانت شبكات الشتات قنوات لنقل المعرفة والمعلومات والدراية من المقصد إلى الأصل. فقد يتسبب عيش الباحثين والعلماء وخبراء التكنولوجيا في الخارج في ''نزوح الأدمغة'' في بلدانهم الأصلية، إذا كان احتمال الهجرة يشجع الأفراد على تحسين تعليمهم ومهاراتهم تحسبا لإمكانية الانتقال[٢٠].

٥٦ - ويؤدي المهاجرون الذين نجحوا في مباشرة الأعمال في بلدان المقصد دورا هاما في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. فبإمكان مجتمعات الشتات أن تكون مصدرا مباشرا للاستثمار المباشر الأجنبي ووسائط فعالة لنقل هذا الاستثمار إلى البلدان الأصلية.

٥٧ - ووضعت العديد من البلدان سياسات وبرامج لتشجيع المقيمين في الشتات على القيام بمزيد من الاستثمارات المالية في مواطنهم. وتشمل الاستراتيجيات إتاحة سبل الحصول على المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار، وتيسير الاتصالات مع شبكات الأعمال في البلدان الأصلية، والاستثمار في البنى التحتية العامة دعما لمشاريع الاستثمار المباشر الأجنبي. ففي الهند مثلا، تشمل هذه المبادرات منح امتيازات ضريبية للمغتربين الذين يستخدمون المصارف الهندية للادخار، وتنظيم مؤتمر سنوي للمغتربين وإنشاء وزارة منفصلة لإضفاء الطابع الرسمي على تفاعلها مع الشتات.

---

(١٩) K. Head and J. Ries, "Immigration and trade creation: econometric evidence from Canada," *Canadian Journal of Economics*, Vol. 31, No. 1 (1998) R.E.B. Lucas, "Diaspora and development: highly skilled migrants from East Asia," prepared for the World Bank (2001).

(٢٠) انظر مثلا B. Xiang, "Towards sustainable 'brain circulation': what India and China can learn from each other," International Conference on Population and Development in Asia (2006); and C. Wescott , "Promoting exchanges through diasporas," Group of 20 workshop on Demographic Challenges and Migration (2005).

٥٨ - أما في الصين، فتوجد منذ فترة طويلة سياسة تشجع المهاجرين ذوي المهارات العالية على العودة وتعزز الروابط بين المغتربين والوطن[٢١]. وفي بعض البلدان النامية، من المرجح أن يصبح المهاجرون العائدون من الخارج أصحاب أعمال حرة أكثر من غير المهاجرين، ويعزى ذلك جزئيا إلى ما يكتسبونه في الخارج من رأس مال بشري ومدخرات.

٥٩ - وتستفيد بلدان الأصل من أفكار المهاجرين العائدين ومواقفهم وتصرفاتهم أيضا. ويمكن أن تؤثر التحويلات الاجتماعية في تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لمبادرات التنمية في الوطن. فقد كان للشتات الهندي على سبيل المثال أثر في تحسين أوجه الكفاءة في البيروقراطية الوطنية وتيسير الإصلاحات الاقتصادية[٢١].

التحويلات

٦٠ - يمكن أن تؤثر المجتمعات عبر الوطنية إيجابيا على أوطانها عن طريق التحويلات المالية بصفة خاصة. ففي عام ٢٠١٢، بلغت التحويلات المسجلة إلى البلدان مبلغا لم يسبق له مثيل قدره ٤٠١ بليون دولار[٢٢]. والبلدان التي تتلقى أكبر قدر من تحويلات المهاجرين، بالترتيب التنازلي، هي الهند والصين والفلبين والمكسيك؛ كما أن بلدانا صغيرة هي، بالترتيب التنازلي أيضا، طاجيكستان وليبريا وقيرغيزستان وليسوتو وجمهورية مولدوفا تتلقى أكبر قدر من التحويلات كنسبة من ناتجها الإجمالي المحلي.

٦١ - وانخفضت التحويلات إلى البلدان النامية بنسبة ٤,٨ في المائة خلال الأزمة المالية في عام ٢٠٠٩ بعد أن ارتفعت بنسبة ١٦,٥ و ٢٢,٩ في المائة في السنتين السابقتين. إلا أنها انتعشت بسرعة ومن المتوقع أن تزداد بمتوسط سنوي يبلغ ٨,٨ في المائة خلال السنوات الثلاث المقبلة، فتبلغ ٥١٥ بليون دولار عام ٢٠١٥[٢٢].

٦٢ - ورغم انخفاض تكاليف تحويل الأموال على الصعيد العالمي بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، توقف هذا الاتجاه وانعكس منذ ذلك الحين، حيث ظل المتوسط العالمي يبلغ حوالي ٩ في المائة[٢٣]. وتشير هذه النتيجة إلى أن الالتزام بخفض تكاليف تحويل الأموال من ١٠ إلى ٥ في المائة خلال خمس سنوات، أي هدف ''٥ في ٥'' الذي اعتمدته مجموعة

(٢١) D. Kapur, "Ideas and economic reforms in India: the role of international migration and the Indian diaspora," *India Review. Vol. 3, No 4 (October 2004)*.

(٢٢) World Bank, "Migration and Remittances Unit, Development Prospects Group, Migration and development Brief, No. 20". Avaialable from worldbank.org.

(٢٣) World Bank (2013), "Remittance prices worldwide", No. 5 (March 2013), Avaialable from remittances.worldbank.org.

الثمانية أولا عام ٢٠٠٩ ثم أكدته من جديد مجموعة العشرين عام ٢٠١١، يتطلب اهتماما متجددا. ومن العوامل التي تساهم في ارتفاع تكاليف التحويلات في بعض الممرات عدم كفاية المنافسة وانعدام الشفافية والعقبات التنظيمية.

٦٣ - والتحويلات تعزز دخل الأسر المعيشية وكثيرا ما تُنفَق على الاحتياجات المعيشية الأساسية، مثل الغذاء والسكن والملابس وعلى السلع المعمرة. وتستخدم أيضا لدفع تكاليف الصحة والتعليم، فتساهم مباشرة في تحسن رأس المالي البشري. وتساعد التحويلات التي تُنفَق أو تُستثمر في بلدان الأصل على توليد الدخل وإيجاد فرص العمل. بيد أن التحويلات في حد ذاتها لا تكفي لكي تقوم الأسر المعيشية التي تتلقاها بالاستثمار أو الادخار. فلا بد أن تكون البيئة المالية في بلدان الأصل ملائمة للاستثمار ويجب أن تتوفر لدى المهاجرين الثقة بالحكومات والمؤسسات.

٦٤ - والتحويلات عبارة عن تدفقات مالية خاصة وينبغي عدم الخلط بينها وبين المساعدة الإنمائية الرسمية. ونظرا لانتقائية الهجرة وعدم المساواة في توزيع التحويلات، قد لا تستفيد منها سوى بعض المجتمعات أو الأسر أو الأفراد.

جيم - الآثار على الأطفال والأسر

٦٥ - يتأثر الأطفال بالهجرة بطرق مختلفة، فيكونون هُم أنفسهم مهاجرين، أو يُترَكون في بلدان الأصل، أو يولدون لآبائهم المهاجرين في بلدان المقصد. ويتزايد عدد الأطفال والمراهقين الذين يهاجرون سعيا وراء مستويات المعيشة الأحسن، ولمّ شمل الأسرة، والتعليم والأمان.

٦٦ - وعلى الرغم من أن الهجرة يمكن أن تكون تجربة تمكينية، فإن الشباب معرضون بصورة خاصة للعنف والاستغلال وسوء المعاملة في جميع مراحل الهجرة. والأطفال غير المصحوبين والمنفصلون عن ذويهم معرضون لمخاطر شديدة. ويواجه الأطفال في سياق الهجرة غير القانونية تحديات عديدة، منها الاحتجاز والترحيل (في حقهم أو في حق والديهم)، والافتقار إلى إمكانية الحصول على الحقوق والخدمات الأساسية، مثل تسجيل المواليد، والتعليم، والرعاية الصحية، والإسكان.

٦٧ - وفي بلدان الأصل، يمكن أن تكون الهجرة عاملا مساعدا على تمكين الفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين - مثلا من خلال زيادة معدل التحاق الفتيات بالمدارس - نتيجة في المقام الأول للتحويلات التي ترسل إلى الأوطان. ويمكن أيضا أن تعزز الهجرة ما هو قائم من أوجه عدم المساواة بين الجنسين، مع ذلك، إذ في غياب أحد الوالدين أو كليهما، يضطر

الفتيان والفتيات إلى تحمل مسؤوليات الراعي أو العائل الرئيسي، مما قد يؤدي إلى توقفهم عن الدراسة. والمراهقون معرضون بصورة خاصة إلى المشاكل العاطفية والنفسية المرتبطة بالانفصال عن الأبوين.

٦٨ - وفي الحالات التي يفقد فيها المهاجرون الاتصال مع أسرهم، لا تخفف المكاسب المالية التي تتيحها التحويلات أو الفوائد الأخرى المتأتية من الهجرة من الضغوط الناجمة عن الانفصال الأسري[٢٤]. وتؤثر الهجرة أيضا على كبار السن الذين يمكثون في البلد. فيتولى المسنين المسؤولية عن رعاية الأطفال والمسؤوليات المترلية، يمكّنون أفراد الأسرة الأصغر سنا من البحث عن فرص العمل في الخارج.

رابعا - نحو خطة سياسات عالمية

٦٩ - هناك توافق آراء متزايد مفاده أن الهجرة تشكل جزءا لا يتجزأ من سمات التنمية العالمية في القرن الحادي والعشرين. وينبغي أن تركز الجهود على تيسير التنقل الدولي، وحماية وإعمال حقوق الإنسان للمهاجرين وأسرهم، وإيجاد قنوات هجرة قانونية آمنة ومنظّمة تعكس واقع سوق العمل. وفي حين أن للناس الحق في مغادرة بلدانهم والعودة إليها، للدول الحق السيادي في تنظيم دخول الأجانب وإقامتهم على أراضيها.

ألف - تسليط الضوء على إسهامات الهجرة مع تأكيد وحماية حقوق المهاجرين

التقييم

٧٠ - يجب أن يكون جميع الأشخاص، دون تمييز، قادرين على ممارسة حقوق الإنسان الأساسية وحقوقهم في العمل. أما في الممارسة العملية، فإن العديد من المهاجرين يواجهون حواجز في ممارسة حقوق الإنسان وفي الحصول على الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية.

٧١ - وتتعثر الجهود الرامية إلى احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للمهاجرين بسبب الثغرات القائمة في تنظيم وتيسير الهجرة. وقلّما تتوفر الدول على السياسات والأطر التشريعية المناسبة أو الموظفين المدربين على تيسير الهجرة القانونية والحد من حالات الهجرة غير القانونية. وفي الحالات التي لا تعكس فيها قنوات الهجرة القانونية احتياجات سوق العمل، يكون من المرجح أن يلجأ المهاجرون إلى الحركة غير القانونية. ويواجه المهاجرون في

(٢٤) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ''أثر الهجرة على الأطفال المتروكين في طاجيكستان''، متاح على الموقع unicef.org/Tajikistan/resources-18660.html.

الحالات غير القانونية قدرا أكبر من مخاطر الاستغلال وسوء المعاملة، كما يميلون إلى افتقاد الخدمات الأساسية ويتعرضون لخطر الاحتجاز.

٧٢ - ولم يواكب التقدم في فهم الإسهامات المتعددة التي تقدمها الهجرة في التنمية تصورات الرأي العام. وبالفعل، فإن الفكرة القائلة أن الهجرة انحراف عن القاعدة، بدل أن تكون من السمات الأساسية للتنمية، فكرة لا تزال شائعة على نطاق واسع. وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، غذّت مشاعر العداء للمهاجرين في بعض الحالات أعمال العنف والتمييز ضدهم. وثمة حاجة إلى زيادة الوعي العام بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين وما يقدمونه من إسهامات من خلال عملهم ومهاراتهم ومعارفهم وأفكارهم وقيمهم.

التوصيات

٧٣ - ينبغي أن تجدد الدول الأعضاء التأكيد على حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، مع مراعاة اعتبارات السن ونوع الجنس والأسرة، فضلا عن أوجه الضعف المحددة. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي للدول أن تصدق على الصكوك الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق العمل، وبخاصة منها الصكوك المكرسة لحماية العمال المهاجرين، مثل الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠، واتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالهجرة من أجل العمل (الاتفاقية رقم ٩٧ لعام ١٩٤٩ المنقحة)، وبالهجرة في ظروف تعسفية وتشجيع تكافؤ الفرص والمساواة في معاملة العمال المهاجرين (الاتفاقية رقم ١٤٣)، وبالعاملين في الخدمة المترلية (الاتفاقية رقم ١٨٩). ولا بد من تعزيز إنفاذ القانون والعدالة الجنائية لمواجهة الأعمال الناجمة عن كراهية الأجانب والتمييز ضد المهاجرين. ويجب أن يسْلَم جميع المهاجرين من المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وأن يتمكنوا من الوصول الفعلي إلى آليات تقديم الشكاوى وسبل الانتصاف القضائية.

٧٤ - وينبغي أن تسعى الدول الأعضاء إلى تحسين فهم الجمهور للإسهامات التي يقدمها المهاجرون لمجتمعاتهم الأصلية والمجتمعات المضيفة، وأن تعمل على معالجة التصورات الخاطئة بشأن الهجرة. ويمكن تعزيز هذه الجهود من خلال وضع خطط عمل وطنية بالتعاون مع القطاع الخاص، ووسائط الإعلام، والمنظمات التي تمثل المهاجرين، وأرباب العمل، والعمال.

٧٥ - وتعاني بعض جماعات المهاجرين من أشكال خاصة من التمييز ومن أوجه ضعف معينة. فينبغي أن تضمن الدول الأعضاء حصول الأطفال على جميع الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل. وينبغي أن تولى الأولوية دائما لمصالح الطفل الفضلى. فاحتجاز الأطفال المهاجرين يشكل انتهاكا لحقوق الطفل. وينبغي حماية المهاجرات من التمييز والعنف القائمين على نوع الجنس في جميع مراحل عملية الهجرة وفي أماكن العمل. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المهاجرات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.

٧٦ - وينبغي حماية العمال المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم القانوني، من سوء المعاملة والاستغلال في أسواق العمل الرسمية وغير الرسمية. وتشمل الخطوات الحيوية لتحقيق ذلك إنفاذ قوانين عمل الأطفال، وتمكين العمال المهاجرين من تغيير أرباب العمل بعد وصولهم إلى بلد المقصد، وضمان المساواة في المعاملة من حيث الأجور وظروف العمل، واستخدام نظام للاعتراف بالشهادات والكفاءات، وتنظيم ومراقبة وكالات التوظيف. وينبغي تحسين إمكانية نقل استحقاقات الضمان الاجتماعي للمهاجرين بواسطة اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف.

٧٧ - وعلى الدول أن تتصدى لتحديات الحماية التي تؤثر على المهاجرين الذين هم في وضع قانوني غير نظامي، بما في ذلك حصولهم على الرعاية الصحية، والتعليم، والسكن اللائق، والوثائق الأساسية، مثل تسجيل أطفالهم عند الولادة. وينبغي النظر في تسوية وضع المهاجرين غير الموثقين الذين اندمجوا جيدا أو غير القادرين على العودة إلى بلدانهم الأصلية، أو عندما يكون أعضاء أسرهم في أوضاع قانونية مختلفة. وينبغي توسيع نطاق فرص الهجرة القانونية، ولا سيما بالنسبة للعمال المهاجرين ذوي المهارات المحدودة. وينبغي أن تسعى الدول إلى إيجاد بدائل للاحتجاز الإداري للمهاجرين غير القانونيين، وخاصة منهم الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تنشر الدول وغيرها من الشركاء معلومات بشأن استخدام قنوات الهجرة القانونية.

٧٨ - وينبغي مواصلة الجهود الشاملة المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وينبغي تعزيز البرامج الرامية إلى مساعدة المهاجرين المهرَّبين والأشخاص المتجر بهم. أما الأشخاص المشردين قسرا نتيجة لانعدام الأمن واندلاع الصراعات، أو المعرضين لخطر التعذيب أو الاضطهاد لدى عودتهم، فينبغي أن يحظوا بالحماية من الإعادة القسرية. وينبغي استكشاف إمكانية استفادة اللاجئين من خطط الهجرة المؤقتة لليد العاملة.

باء - تعزيز قاعدة الأدلة[٢٥]

التقييم

٧٩ - في معظم البلدان النامية، يمثل التعداد السكاني المصدر الرسمي الرئيسي لبيانات الهجرة، إذ يتيح معلومات محدودة عن أعداد المهاجرين مرة كل ١٠ سنوات؛ ومع ذلك، لا توفر التعدادات معلومات عن الهجرة الدائرية والهجرة المؤقتة.

(٢٥) انظر القرار ١/٢٠١٣ في الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٣، الملحق رقم ٥ (E/2013/25).

٨٠ - ومنذ عام ١٩٩٥، تبلّغ معظم البلدان (٨٠ في المائة) عن مجموع عدد الإناث والذكور من المهاجرين المقيمين داخل حدودها مرة واحدة على الأقل. ويقدم عدد أقل من البلدان (٧٥ في المائة) معلومات عن المهاجرين الدوليين حسب بلد المولد أو الجنسية، ويبلّغ عدد أقل من ذلك (حوالي الثلثين) عن سن المهاجرين. أما المعلومات المتعلقة بالبلد الأصلي، فهي متاحة من ٦٦ في المائة من البلدان في آسيا و ٥٩ في المائة في أفريقيا. ولا يقدم معلومات عن سن المهاجرين إلا ٤ من كل ١٠ بلدان أفريقية (انظر الشكل ١).

الشكل ١

النسبة المئوية للبلدان التي تتوافر عنها السمات الأساسية للمهاجرين

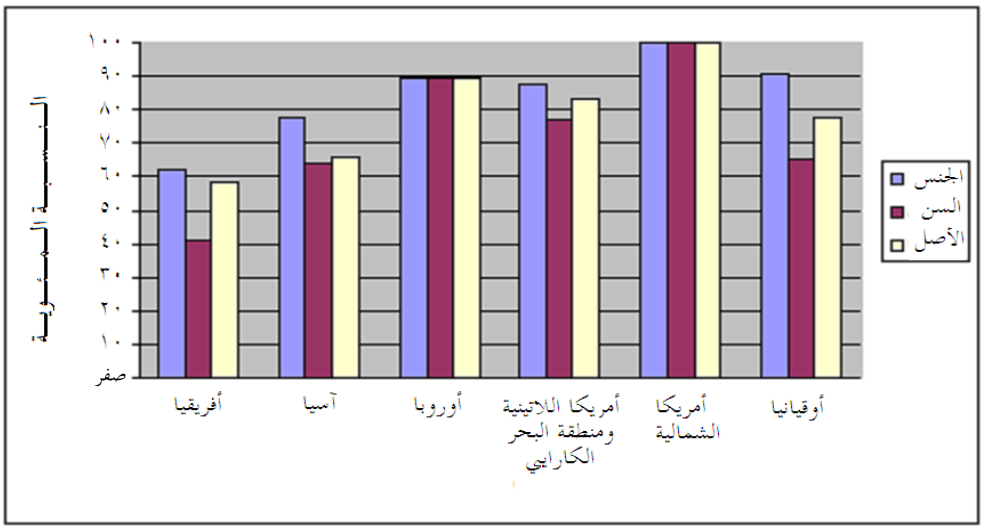

المصدر: الأمم المتحدة (٢٠١٣)، الاتجاهات في أعداد المهاجرين الدوليين: الطبعة المنقحة لعام ٢٠١٣ (يصدر لاحقا).

٨١ - ويتطلب وضع سياسات فعالة بيانات مفصلة عن أعداد وتدفقات المهاجرين الدوليين، وأوضاعهم القانونية، وتعليمهم ومهاراتهم، ومدة إقامتهم، واندماجهم الاقتصادي والاجتماعي والقانوني. وثمة حاجة أيضا إلى معلومات عن التوزيع المهني، وظروف العمل، والأجور، وإمكانية الحصول على الخدمات، وظروف السلامة والصحة. ولا تزال تحديات خاصة قائمةً في جمع البيانات عن المهاجرين ذوي الوضع القانوني غير النظامي. وهناك أيضا حاجة ملحة إلى مؤشرات حقوق الإنسان ذات الصلة بالهجرة.

٨٢ - ومن شأن البيانات الأكثر جودة أن تيسر تقييم احتياجات سوق العمل، ونظم الحماية الاجتماعية، وإسهامات مجتمعات الشتات، وآثار الهجرة، والمبادرات الإنمائية. ويمكن بذل مزيد من الجهود لتعزيز النظم القائمة المستخدمة لجمع البيانات وتحليلها، ولاستحداث تدابير جديدة عند الاقتضاء.

التوصيات

٨٣ - ينبغي أن يشجع الحوار الرفيع المستوى المقرر عقده في عام ٢٠١٣ على تنمية مستدامة للقدرات من أجل إعداد وتعهد بيانات عن الهجرة، تكون مناسبة التوقيت وقابلة للمقارنة، ومن أجل تحسين نظم المعلومات ذات الصلة. وينبغي جمع هذه البيانات وفقا للمعايير الدولية المتعلقة بخصوصية البيانات وحمايتها.

٨٤ - وينبغي أن تشمل التعدادات السكانية أهم الأسئلة عن الهجرة، مثل بلد المولد، وبلد المواطنة، وسنة أو فترة الوصول[٢٦]. وينبغي أن يشمل التبويب المتقاطع للتعداد متغيرات من قبيل السن، والجنس، ومستويات التعليم، والمهارات.

٨٥ - وينبغي إدراج قضايا الهجرة، حيثما كان ذلك ممكنا، في الدراسات الاستقصائية الوطنية عن القوة العاملة، ودراسات قياس مستويات المعيشة، والاستقصاءات العنقودية المتعددة المؤشرات، والاستقصاءات الديمغرافية والصحية. وإذا تعذر إدراج وحدات متعلقة بالهجرة في برامج الدراسات الاستقصائية القائمة، قد تكون هناك حاجة إلى إجراء دراسات استقصائية مخصصة للهجرة.

٨٦ - وينبغي استغلال البيانات الإدارية المتوفرة استغلالا أفضل، وينبغي وضع معايير لتجميعها. ومن بين المصادر الإدارية المفيدة في دراسة الهجرة طلبات الحصول على التأشيرات والقرارات المتخذة بشأنها، وبيانات تصاريح العمل، وقرارات الفصل في طلبات اللجوء، ونظم الدخول والخروج. ولتلك المصادر أهمية خاصة في التحقق من أسباب الهجرة.

٨٧- والتعاون الدولي، وبخاصة تبادل المعلومات الإحصائية بين بلدان الأصل وبلدان المقصد، أمر أساسي في تحسين بيانات الهجرة. وعلى سبيل المثال، يمكن إعداد موجزات الشتات عن طريق استخدام التعدادات والبيانات الإدارية الواردة من بلدان المقصد الرئيسية.

جيم - إدماج الهجرة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

التقييم

٨٨ - قلما تشمل الخطط الإنمائية الوطنية قضايا الهجرة. وتميل تلك الخطط التي تذكر الهجرة إلى التركيز على مراقبة الهجرة، والهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر، بدلا من التسليم أيضا بفوائد الهجرة في التنمية. ونتيجة لذلك، تظل المبادرات المتعلقة بالهجرة والتنمية

(٢٦) انظر أيضا مركز التنمية العالمية، *Migrants Count: Five Steps toward Better Migration Data* (للمهاجرين قيمة: خمس خطوات نحو تحسين بيانات الهجرة) (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٩).

مبادرات متفرقة، ولا تجد التمويل الكافي، وتفتقر إلى الملكية الوطنية، ويظل نطاقها وأثرها محدودين. ونادرا ما يُعترف بالإمكانات الإنمائية لمجموعات معينة من المهاجرين، كالعمال ذوي المهارات المتدنية والمتوسطة، والشتات، والمهاجرين واللاجئين العائدين.

التوصيات

٨٩ - يتيح الحوار الرفيع المستوى فرصة للدفاع بشكل مقنع عن الآثار الإنمائية للهجرة. وللاستفادة من زخم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ينبغي إدماج الهجرة في أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩٠ - وينبغي التشجيع على إدراج الهجرة في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية ودون الوطنية، مثل استراتيجيات الحد من الفقر وبرامج العمل الوطنية للتكيف. وينبغي أن تسمح سياسات متسقة بشأن الهجرة والعمالة بمزيد من الفعالية في التوفيق بين العرض والطلب على العمل سواء بالنسبة للعمال ذوي المهارات الرفيعة أو المتدنية. ويمكن أن يشمل ذلك إتاحة مزيد من فرص الهجرة المؤقتة أو الدائمة للعمال ذوي المهارات المتدنية.

٩١ - وينبغي للدول أن تكفل الاعتراف المتبادل بالمؤهلات الأجنبية، على أساس ست من اتفاقيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وما يرتبط بذلك من أعمال تتعلق بالاعتراف بالمؤهلات. ويمكن لبلدان الأصل وبلدان المقصد أن تضع برامج ومناهج تعليمية مشتركة تعكس احتياجات سوق العمل المحلية والخارجية، وأن تقدم معلومات عن فرص العمل في الخارج.

٩٢ - وينبغي تحسين الإطار التنظيمي للخدمات المالية من أجل الحد من تكاليف تحويل الأموال، بما في ذلك في المناطق الريفية. وينبغي التصدي للحواجز القائمة أمام دخول الأسواق، بما في ذلك الاتفاقات الحصرية وهياكل الحوافز المنحرفة. ويمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تعزز قابلية التشغيل البيني لخدمات تحويل الأموال التي تقدمها المصارف، والشبكات البريدية، وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومؤسسات التمويل البالغ الصغر. ويمكن تطوير منتجات مالية جديدة، مثل التأمين البالغ الصغر، لتلبية الاحتياجات المحددة للمهاجرين.

٩٣ - وهناك حاجة إلى مزيد من التعاون بين بلدان الأصل وبلدان المقصد في الاستفادة من إسهامات الشتات، بما في ذلك الاستثمار والتجارة. ويمكن أن يشكل التعاونُ المستمر بين الوزارات المعنية، والسفارات، ورابطات العاملين في الشتات، والمنظمات غير الحكومية الإنمائية، والقطاع الخاص دعما لجماعات الشتات. ويمكن لمجتمعات الشتات أن تضطلع أيضا بدور بناء في بلدان الأصل من خلال عودة الرعايا المؤهلين بصفة مؤقتة للمساعدة في حالات ما بعد الصراع ومن خلال التصويت خارج البلد.

دال – تعزيز الحوار والتعاون والاتساق على جميع المستويات

التقييم

٩٤ – تنظر الجمعية العامة بانتظام في مسألة الهجرة الدولية والتنمية وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين في إطار استعراضها لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذه المواضيع في إطار متابعته لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٩٥ – وما فتئ المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية يشجع الحوار والتعاون بشأن الهجرة الدولية بطرق واقعية وعملية المنحى. وناقش مسائل حساسة، مثل حقوق المهاجرين والهجرة غير القانونية، وبادر بإجراء تبادل بناء للأفكار مع المجتمع المدني. وعلى الرغم من النجاح الذي حققه المنتدى عموما، لا تزال هناك تحديات في تنفيذ توصياته، لضمان استدامته على المدى الطويل وتحديد علاقته مع الأمم المتحدة.

٩٦ – وحققت المجموعة العالمية المعنية بالهجرة قدرا أكبر من التنسيق والتعاون في ما بين الوكالات في مجال الهجرة، وقامت بالدعوة من أجل حقوق المهاجرين، وقدمت مساهمات متعددة إلى المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

٩٧ – وفي عام ٢٠١٣، أعدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق مجموعة من التوصيات والنتائج للحوار الرفيع المستوى. وقدمت هذه المبادرة، التي اشترك في قيادتها صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة، قائمة بالدروس المستفادة منذ عام ٢٠٠٦، والتحديات المتبقية، ورؤية مشتركة للعمل في المستقبل، وشكلت إسهاما هاما في هذا التقرير.

٩٨ – وزاد التعاون الإقليمي بشأن الهجرة على نحو كبير في السنوات الأخيرة. إذ شهدت الجماعات الاقتصادية الإقليمية اهتماما متجددا بتنفيذ الأحكام المتعلقة بحرية حركة اليد العاملة وبدأت التركيز على الآثار الإنمائية للهجرة. وعلى سبيل المثال، تمثل حرية حركة المواطنين أحد المبادئ التأسسية للاتحاد الأوروبي، كما أنه وَضع معايير من أجل نقل استحقاقات الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية. واستحدثت السوق الجنوبية المشتركة والجماعة الكاريبية أيضا تدابير لتعزيز حرية حركة مواطنيهما.

٩٩ – ومنذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، كملت مجموعة من العمليات التشاورية الإقليمية غير الرسمية بشأن الهجرة آليات التكامل الاقتصادي الإقليمي. ولئن اختلفت أولويات هذه العمليات التشاورية الإقليمية، بدءا بمراقبة الحدود ومكافحة تهريب المهاجرين وانتهاء بتيسير

تنقل اليد العاملة، فمعظمها يتصل بقضايا الهجرة والتنمية. وساهمت العمليات، من خلال بناء الثقة وتعزيز التفاهم وتبادل المعلومات والممارسات الجيدة، في وضع سياسات للهجرة، وفي الممارسات والتعاون في هذا المجال، وشجعت التقارب في المنظورات السياساتية في بعض المناطق.

١٠٠ - وزاد التعاون أيضا بدرجة كبيرة على الصعيد الثنائي، ولا سيما من خلال اتفاقات العمل بين بلدان الأصل وبلدان المقصد. ولئن كانت هذه الاتفاقات توفر أساسا لتنظيم التدفقات الثنائية والحد من الهجرة غير القانونية وتفادي التكاليف المفرطة للهجرة، فإن الأحكام لا تفي دائما بالالتزامات الدولية، ويظل التنفيذ متفاوتا، وتكون مسؤوليات الرصد غير واضحة أحيانا.

التوصيات

١٠١ - ينبغي أن يؤكد الحوار الرفيع المستوى على الدور الحاسم للحوار والتعاون بشأن الهجرة على الصعد العالمي والإقليمي والثنائي والوطني والمحلي، وأن يعزز اتساق السياسات القطاعية على المستوى الوطني. وينبغي أن تستخدم الدول الأعضاء المنتديات القائمة، بما في ذلك آليات التكامل الإقليمي والعمليات التشاورية غير الرسمية من أجل تعزيز التعاون المتعدد الأطراف. وينبغي أن تسعى الاتفاقات الإقليمية والثنائية إلى حماية حقوق الإنسان للمهاجرين، وتحسين فرص الاستفادة من الحماية الاجتماعية، وتيسير الاعتراف بالشهادات والمؤهلات، ودعم تنقل اليد العاملة، وتعزيز أثره الإنمائي. وينبغي تعزيز التعاون بين المنتديات الثنائية والإقليمية والعالمية والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية والمجموعة العالمية المعنية بالهجرة.

١٠٢ - ويمكن أن يشرك المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية المجموعة العالمية المعنية بالهجرة على نحو أكثر انتظاما في دعم أعماله التحضيرية وفي تنفيذ توصياته. وينبغي إشراك المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بنشاط في تعميم الهجرة في الجهود الإنمائية الوطنية من خلال البرمجة على الصعيد القطري، بالاستفادة من خبرات وقدرات أعضاء المجموعة العالمية المعنية بالهجرة ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وتؤدي المجموعة العالمية المعنية بالهجرة أيضا وظيفة مهمة من خلال توفير التحليلات والمعلومات المتصلة بالإطار المعياري الدولي المتعلق بالهجرة، وهو دور يمكن مواصلة تعزيزه.

١٠٣ - والمجتمع المدني شريك رئيسي لضمان التنفيذ على الصعيد الميداني. وبإمكان الدول إبرام اتفاق مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى من المجتمع المدني بشأن مجموعة مختارة من الأهداف المشتركة، مثل الحد من تكاليف الاستقدام ومعالجة الآثار الاجتماعية

للهجرة على الفئات الضعيفة. ويشكل عمل أصحاب المصلحة المتعددين أيضا أولوية في معالجة حالة المهاجرين المتضررين من الأزمات، إذ يكون لأرباب العمل والقائمين بالتوظيف والحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة جميعا دور يؤدونه.

١٠٤ - وينبغي أن يكون لأصوات المهاجرين تأثير على القرارات السياساتية الرئيسية. ويتمثل أحد الخيارات في إنشاء منتدى دائم معني بالهجرة والتنمية، على غرار المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. ومن شأن منتدى من هذا القبيل أن يغني النقاش بمشورة ومنظورات قادة من أوساط المهاجرين وأن يرفع من مستوى الوعي العام ويعزز إبراز القضايا.

هاء - المسائل الناشئة

التقييم

١٠٥ - سلطت الأزمة التي وقعت في ليبيا في عام ٢٠١١ الضوء على محنة المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل والذين يعانون من أوضاع إنسانية صعبة. وفي كثير من الأحيان، يتم تجاهل المهاجرين في الاستجابات الإنسانية، لأن سياسات الهجرة، بما في ذلك خطط الهجرة المؤقتة لليد العاملة، لا تراعي بما فيه الكفاية حالات الأزمات التي تؤثر على العمال المهاجرين.

١٠٦ - ومن المعروف منذ زمن طويل أن العوامل البيئية تؤثر على الهجرة، والعكس صحيح، ولكن الواقع الذي يفرضه تغير المناخ يمكن أن يعطي معنى جديدا لهذه العلاقة. ويمكن أن تصبح الهجرة، وسيلة هامة للتكيف مع عواقب تغير المناخ.

١٠٧ - وعلى الرغم من أن معظم الهجرة يحدث على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك ما بين البلدان النامية، فإن الهجرة فيما بين بلدان الجنوب أوليت اهتمام ضئيل نسبيا. وفي الوقت نفسه، كثيرا ما تكون البلدان النامية وأقل البلدان نموا أقل استعدادا لمعالجة الشواغل المتعلقة بالهجرة والاستفادة من منافعها.

التوصيات

١٠٨ - ينبغي للحوار الرفيع المستوى أن يعزز العمل بشأن المشاكل التي يواجهها المهاجرون الذين تقطعت بهم السبل، ولا سيما أولئك الذين يجدون أنفسهم في خضم الأزمات الواقعة في البلدان المضيفة. ويجب على الدول والجهات الفاعلة في المجال الإنساني كفالة الحماية والمساعدة في مثل هذه الحالات، بما في ذلك الإجلاء الطوعي وإعادة الإدماج، حسب

الاقتضاء. وبالنسبة للمهاجرين المكروبين في عرض البحر، يجب وضع اتفاقات أفضل للتعاون، لا سيما على الصعيد الإقليمي، لضمان القيام بعمليات الإنقاذ في الوقت المناسب والنزول الآمن من المراكب واحترام مبادئ حقوق الإنسان، وبخاصة مبدأ عدم الإعادة القسرية، والمصالح الفضلى للطفل.

١٠٩ - وبما أن أثر تغير المناخ والتدهور البيئي على الهجرة - بما في ذلك الأحداث البطيئة والسريعة الوقوع على السواء - يتضح على نحو متزايد، يمكن أن يشجع الحوار الرفيع المستوى الدول الأعضاء على إدماج الهجرة والمهاجرين على نحو أكثر منهجية في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وبرامج العمل الوطنية للتكيف، وذلك باستخدام أحدث تكنولوجيات المعلومات المتعلقة بالطقس والمناخ والمياه.

١١٠ - وينبغي أن ينظر الحوار الرفيع المستوى في أثر زيادة الهجرة بين بلدان الجنوب بالنسبة لجملة أمور منها تنقل اليد العاملة ودور مجتمعات الشتات.

خامسا - كفالة نجاح عملية الهجرة: برنامج عمل من ثماني نقاط

١ - حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين

١١١ - ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على التصديق على جميع الصكوك الدولية ذات الصلة بالهجرة الدولية - بما فيها الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، واتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، والبروتوكولان المتعلقان بمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين، وعلى تنفيذها. وينبغي استكشاف بدائل للاحتجاز الإداري للمهاجرين فيما يجب تجنب احتجاز الأطفال المهاجرين. وينبغي للبلدان أن تقضي على جميع أشكال التمييز ضد المهاجرين في ما يتعلق بظروف العمل والأجور، وفيما يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية. وينبغي أن تتاح للأطفال المهاجرين فرص متساوية للحصول على التعليم، وينبغي أن تتاح لجميع المهاجرين إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية.

١١٢ - وينبغي أن تلتزم الدول الأعضاء بحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين في جميع مراحل عملية الهجرة، بمن فيهم المهاجرون الذين لهم مركز غير قانوني. وينبغي تعزيز إمكانية استخدام قنوات الهجرة القانونية، بما يعكس الاحتياجات الفعلية والمتوقعة لسوق العمل مع مراعاة الاحتياجات من رأس المال البشري في بلدان الأصل وتيسير لم شمل الأسرة.

٢ - الحد من تكاليف هجرة اليد العاملة

١١٣ - هناك مكاسب هائلة يمكن تحقيقها من خلال تخفيض التكاليف المتعلقة بالهجرة، مثل تكاليف تحويل الأموال والأتعاب المدفوعة للقائمين بالتوظيف، لا سيما من قبل العمال المهاجرين ذوي المهارات المحدودة. وعلاوة على ذلك، يمكن للبلدان أن تزيد من فوائد الهجرة من خلال تعزيز إمكانية نقل استحقاقات الضمان الاجتماعي والحقوق المكتسبة الأخرى، وتشجيع الاعتراف المتبادل بالشهادات والمؤهلات والمهارات.

٣ - القضاء على استغلال المهاجرين، بما في ذلك الاتجار بالبشر

١١٤ - ينبغي أن تلتزم الدول الأعضاء بالقضاء على جميع أشكال الاستغلال التي تضر بالمهاجرين، وبخاصة الاتجار بالأشخاص وغيره من أشكال الرق المعاصر. وتشمل مجالات العمل الحد من الطلب الذي يشجع الاتجار بالبشر وضمان حماية الضحايا، ومحاكمة الجناة، وكفالة أن تزيل الشركات العمل القسري من سلاسلها العالمية للإمداد.

٤ - معالجة محنة المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل

١١٥ - عادة ما يتم تجاهل محنة المهاجرين غير القادرين على العودة إلى بلدهم الأصلي نتيجة للأزمات الإنسانية في بلد المقصد أو بلد العبور. ولذلك ينبغي للدول الأعضاء تعزيز قدراتها على مساعدة المهاجرين وأسرهم في حالات الأزمات من خلال تحسين التأهب، وتوسيع نطاق المساعدة القنصلية، والمساعدة على الإجلاء والعودة وإعادة الإدماج بشكل طوعي. وينبغي دعم المبادرات الرامية إلى إنشاء إطار عمل من أجل مساعدة المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل، يضم الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

٥ - تحسين التصورات العامة عن المهاجرين

١١٦ - ثمة حاجة إلى مكافحة التمييز وكراهية الأجانب والتعصب ضد المهاجرين وأسرهم من خلال زيادة توعية الجمهور بالحالات التي يعيشها المهاجرون والمساهمات التي يقدمونها إلى بلدان الأصل وبلدان المقصد. ويمكن تعزيز هذه الجهود من خلال إقامة شراكة بين القطاع الخاص ونقابات العمال ووسائط الإعلام والمؤسسات التعليمية والمهاجرين أنفسهم تستند إلى أحدث الأدلة المتاحة وتبرز حقوق ومسؤوليات المهاجرين وغير المهاجرين على السواء.

٦ - إدماج الهجرة في خطة التنمية

١١٧ - إن الهجرة اختبار يتسم بالأهمية بالنسبة للنقاش المتعلق بالتنمية وللحوكمة الفعالة والعادلة، يتطلب اتخاذ إجراءات منسقة ليس فقط فيما بين الدول، بل على جميع مستويات الحكومة. وينبغي للدول الأعضاء إدماج الهجرة في الخطط الإنمائية الوطنية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والسياسات والبرامج القطاعية ذات الصلة. وينبغي للمجتمع الدولي تحديد مجموعة مشتركة من الأهداف والمؤشرات لرصد تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز فوائد الهجرة الدولية والتصدي لتحدياتها، وذلك للنظر فيها في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١١٨ - ولا يمكن تحقيق نقاط العمل الست السابقة إلا من خلال تعزيز قاعدة الأدلة وبناء القدرات الوطنية وتعزيز التعاون والشراكات.

٧ - تعزيز قاعدة الأدلة المتعلقة بالهجرة

١١٩ - ينبغي للدول الأعضاء أن تشجع صنع السياسات القائم على الأدلة وأن تستثمر في جمع البيانات وإجراء البحوث وتطوير القدرات في ما يتعلق بالهجرة وأثرها على الأفراد، والجماعات، والمجتمعات. وينبغي للمجتمع الدولي إنشاء مبادرة مخصصة لبناء القدرات لمساعدة البلدان في تحسين جمع واستخدام البيانات المتعلقة بالهجرة. وينبغي أن يشمل هذا الجهد التعدادات السكانية ومصادر البيانات الإدارية فضلا عن دراسات استقصائية مخصصة لتقييم آثار الهجرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي تشجيع استخدام أهداف ومؤشرات قابلة للقياس من أجل رصد حماية المهاجرين وانتهاكات حقوقهم.

٨ - تعزيز الشراكات والتعاون في مجال الهجرة

١٢٠ - لا يمكن لأي بلد أن يدير الهجرة الدولية وحده. وقد بلور أصحاب المصلحة العديد من الأفكار بشأن الكيفية التي يمكن بها للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني بناء شراكات متعلقة بسياسات التنقل تحد من التمييز ضد المهاجرين وتحمي حقوقهم؛ وتخفض التكاليف البشرية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة؛ وتوسع نطاق الفرص المتاحة للمهاجرين لزيادة الاستثمار المنتج لإيراداتهم والإفادة بمعارفهم؛ وتعبئ منظمات المهاجرين والشتات لتعزيز التنمية في مجتمعاتهم المحلية في بلدان الأصل وبلدان المقصد.

١٢١ - وينبغي تعزيز التعاون والحوار بشأن الهجرة اللذين تشارك فيهما الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة والجماعات الاقتصادية الإقليمية. ويمكن أن يوفر المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية والعمليات التشاورية الإقليمية تكملة مفيدة لتلك الآليات الحكومية الدولية الرسمية.